المحاضرة رقم 04:

4-معايير البنك الدولي:

البنك الدولي ذهب لمعايير ذات تخصص اقتصادي وذكرنا سابقا منطلقات الحكم الرشيد والتي تعددت وتنوعت منطلقات سياسية، إدارية وقانونية، فالبنك الدولي على خلاف الأمم المتحدة التي انتهجت المعايير السياسية أكثر، أما البنك الدولي فاتجه إلى اتخاذ معايير اقتصادية بدرجة أكبر وهي على النحو التالي:

4-1-الصوت:

هو الصوت الانتخابي والقدرة على مساءلة الحاكم، ووجود قدرة التصويت في الانتخابات وهذا المؤشر على وجود حكم راشد أو رشيد في الدولة، ووجود تداول سلمي على السلطة وهذا مؤشر مهم جدا على وجود دولة الحكم الرشيد أو عكس ذلك لأنه لا توجد هذه الدولة بل توجد دولة مستبدة.

4-2-المساءلة:

وهي قدرة الجمهور (المواطن) على مساءلة هذا الحاكم، وهي عبر الجهة التشريعية، الرقابية أو التنفيذية، وذلك عن طريق السؤال والجواب.

4-3-سيادة القانون:

وهي مذكورة أيضا في الأمم المتحدة، كمعايير مساهمة بدرجة كبيرة في وجود الصوت والمساءلة ضمن معايير البنك الرشيد في البنك الدولي.

4-4-الاستقرار السياسي:

وهو مؤشر مهم جدا على وجود دولة الحكم الرشيد أي دولة لا يوجد فيها استقرار سياسي أو تداول سلمي على السلطة هي دولة غير مستقرة سياسيا، وأي دولة لا يوجد فيها أحزاب سياسية وحريات ولا توجد فيها تكافؤ للفرص وشبابها مهجر بسبب التهميش والظلم هذه دلالة على عدم وجود الحكم الرشيد.

4-5-انتشار العنف:

إذا كان هناك عنف داخل هذه الدولة إذا فهناك تعدي على حقوق الغير، وإذا هناك قدرة لبعض الفئات أو الأطراف على أن يأخذ حقة بيديه بعيدا عن القانون، فهذا يعني أن الدولة لا تتميز بخصائص دولة الحكم الرشيد، وأن غياب القانون فيها مؤشر على تفشي العنف والظلم وتسلط أصحاب النفوذ والمال داخل تلك الدولة مما يفقدها الوصول إلى تحقيق دولة الحكم الرشيد.

4-6-فاعلية الحكومة:

نقد بها هل الجهة الحاكمة قادرة على تنفيذ قراراتها أم لا، إذا كانت قادرة على تنفيذ هذه القرارات فهذا يعني أن دولة الحكم الرشيد موجودة، أما إذا كانت غير قادرة على تنفيذها فهنا سنواجه مشكلة حقيقية في وجود دولة الحكم الرشيد وفق البنك الدولي.

4-7-مكافحة الفساد:

القدرة على مكافحة الفساد والتي المرجو منها ألا يصبح الفساد داخل تلك الدولة، وعلى جميع المستويات سواء السياسية، الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية.